الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.38

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
26 May 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة: ١٠:٠٠

الرئيس: السيد روزيشكا ..... (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (تابع)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (تابع)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-07477 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (تابع)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (تابع) (A/69/633 و A/69/805 و A/69/839/Add.12)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/69/620 و A/69/797 و A/69/832 و A/69/839/Add.5)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (تابع) (A/69/619 و A/69/785 و A/69/839/Add.4)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (تابع) (A/69/667 و A/69/820 و A/69/839/Add.11)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (تابع) (A/69/593 و A/69/784 و A/69/839/Add.2)

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/69/586 و A/69/586/Corr.1 و A/69/586/Corr.2 و A/69/732 و A/69/839/Add.1)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/69/606 و A/69/731 و A/69/731/Corr.1 و A/69/839/Add.8)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (تابع) (A/69/677 و A/69/800 و A/69/839/Add.15)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (تابع) (A/69/673 و A/69/808 و A/69/839/Add.6)

١ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة من المراقب المالي إلى رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية (A/C.5/69/22) يشير فيها إلى سحب الاقتراح من أجل تقديم تمويل إضافي بمبلغ ٩ ٩٥٩ ٤٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/69/857 و A/69/857/Corr.1).

٢ - السيدة بارتسيوتاس (المراقب المالي): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/633) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/805) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقالت إن البعثة تضطلع بمهامها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بعناصر كاملة من الأفراد النظاميين. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، وافقت اللجنة الاستشارية على سلطة الدخول في التزامات تصل إلى مبلغ ٥٩,٥ مليون دولار لإنشاء البعثة. وقد أنفق مبلغ ٥٩,٢ مليون دولار، وطُلب منها الآن رصد اعتماد.

٣ - واقترحت ميزانية قدرها ٨٤٣,٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٣٤,٢ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعكس النشر الكامل للأفراد النظاميين وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤)، وزيادة صافية لـ ١٦٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة لموظفين مدنيين. وستقوم البعثة بإعادة هيكلة الموظفين المدنيين لديها، مع إعادة ندب أو نقل ٢٣ وظيفة، وتوسيع نطاق العمليات البرية وإنشاء مرافق إضافية، بما في ذلك الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدعم الطبي.

٤ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/620)، والمذكرة المتعلقة بترتيبات التمويل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/832) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/797) لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي آذار/مارس ٢٠١٥ قُدم طلب للحصول على تمويل إضافي بمبلغ ٣٨,٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بهذا المبلغ، بالإضافة إلى مبلغ ١,٤ مليون دولار الذي سبق أن اعتمد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وشجعت اللجنة الاستشارية أيضا البعثة على استيعاب أي موارد إضافية في إطار المخصصات الحالية والتقليل إلى أدنى حد من أي آثار تترتب على الميزانية. ونتيجة التباطؤ في العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، خُفضت التوقعات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ من ٣٨,٦ مليون دولار إلى ٢٧,٦ مليون دولار. وسيجري قريبا تزويد اللجنة الخامسة بالمعلومات الإضافية المستكملة.

٥ - وقالت إن الميزانية المقترحة البالغة ١,٣٧ بليون دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ للبعثة تمثل انخفاضا بنسبة ٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ويعزى ذلك أساسا إلى تأخر نشر الأفراد العسكريين وانخفاض تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

٦ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/619) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/785) لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقالت إن الميزانية المقترحة البالغة ٣٨٩,٥ مليون دولار تمثل انخفاضا قدره ٢٢,١ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٨٠ (٢٠١٤)، يجري تخفيض الوحدات العسكرية من ٥ ٠٢١ فردا إلى ٢ ٣٧٠، ويجري إلغاء ٢٦٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة، وتحويل ٣٨ موظفا إلى موظفين وطنيين. وسيتم إغلاق خمسة مكاتب اتصال والمكتب الإقليمي في جاكميل، وتجري إعادة تشكيل الأسطول الجوي المدني، وإغلاق مكتب الدعم في سانتو دومينغو.

٧ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/667) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/820) لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وأشارت إلى أنه، كما أعلن الرئيس، لن يقدم الطلب المتوقع لتقديم تمويل إضافي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ الآن، بسبب التغيرات الهامة في بيئة عمليات البعثة. وتمثل الميزانية المقترحة البالغة ٣٥٥,٢ مليون دولار انخفاضا قدره ١٦,٩ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ويعزى ذلك إلى تخفيض عدد الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، وكذلك ما جرى من تخفيض في المرافق وفي النقل البري والجوي.

٨ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/593) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/784) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقالت إن البعثة ستحتاج خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى مبلغ ٩٣٦ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٢,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعكس زيادة في أعداد الأفراد

العسكريين وأفراد الشرطة وزيادة صافية قدرها ١٠٨ وظائف ثابتة ومؤقتة. وهناك حاجة أيضا إلى أموال لبناء معسكرات لهيكل المخطط الجديد للقوة، وخدمات النقل الجوي، وتدريب الوحدات العسكرية على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٩ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/586 و A/69/586/Corr.1 و A/69/586/Corr.2) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/732) لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت ٥٢,٣ مليون دولار، بانخفاض قدره ١٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، يعزى أساسا إلى التخفيض المقترح للأفراد العسكريين، وإلغاء أربع وظائف دولية ثابتة ومؤقتة و ٢١ وظيفة وطنية.

١٠ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/606) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/731 و A/69/731/Corr.1) لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقالت إن الميزانية المقترحة البالغة ٥١٧,٥ مليون دولار، تمثل زيادة قدرها ١,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وتعزى أساساً إلى نشر كتيبتين عسكريتين للوحدة وارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين.

١١ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/677) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/800) لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقالت إن الميزانية المقترحة البالغة ١,١ بليون دولار تمثل زيادة قدرها ١,١ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبسبب الظروف الصعبة التي تواجه البعثة مع وجود أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مشرد، فإن الميزانية تغطي نشر القوام الأقصى المأذون به للمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

١٢ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/673) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/808) للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تبلغ ١,١ بليون دولار، ما يمثل انخفاضا قدره ١,٦ في المائة عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقابل ارتفاع تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة انخفاض بنسبة ٩,٥ في المائة في التكاليف التشغيلية، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض تكاليف النقل الجوي، وانخفاض تكاليف التوظيف وتخفيض طائرتين مروحيتين من أسطول الطائرات.

١٣ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية قدمت عددا من الملاحظات والتوصيات المشتركة بين بعثات حفظ السلام التي تنظر فيها حالياً اللجنة الخامسة.

١٤ - وفي ما يتعلق بالتكاليف المخصصة للتطبيقات التي يستحدثها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادرة إدارة سلسلة الإمدادات، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات من الموارد في كل بعثة من البعثات وأن تقابلها زيادات مناظرة في حساب الدعم. أما بشأن معدلات الشواغر للبعثات التي أسهمت بأفراد إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي والمستفيدة من خدماته، أوصت

اللجنة الاستشارية بمعدل أعلى للموظفين الوطنيين. وحددت اللجنة الاستشارية أيضا المسائل المتعلقة بالسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مثل تعدد الرحلات إلى نفس المواقع أو إلى مواقع قريبة، والحاجة إلى زيادة استخدام الفيديو عن بعد وعقد المؤتمرات عن طريق الإنترنت، وقدمت توصيات في هذا الصدد.

١٥ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/69/839/Add.12)، وقال إن اللجنة الاستشارية أشارت إلى عدم وجود تحليل للفروق في تقرير الأداء؛ وفي حين توجد سلطة التزام لهذه الفترة، فإنه ينبغي للأمين العام أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن بنود الميزانية التي تستند إليها سلطة الالتزام. أما بشأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، فإن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها إجراء تخفيض قدره ١٤ ٦٦٧ ١٠٠ دولار.

١٦ - وعلى الرغم من أن الميزانية المقترحة لا تعكس الزيادة في مستويات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بها في قرار مجلس الأمن ٢٢١٢ (٢٠١٥)، فإنها توفر أساسا مرجعيا سليما لإنشاء البعثة ريثما يتم نشر الأفراد النظاميين وتحليل احتياجات الميزانية.

١٧ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/69/839/Add.5)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها إجراء تخفيض قدره ٨٠٠ ٣٩٦ ٧ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالجهود الرامية إلى إعادة ترتيب أولويات موارد البعثة بغية التقليل من العجز في الميزانية إلى أدنى حد. وبالنظر إلى المركز النقدي للفترة المالية الحالية، لا توجد حاجة حالياً إلى اعتماد مبلغ إضافي. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى مستوى الاحتياجات الإضافية المقترحة، بالإضافة إلى المبلغ الذي سبق تخصيصه، وتقديم معلومات مفصلة عن النفقات الفعلية في تقرير الأداء.

١٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/69/839/Add.4)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها انخفاض قدره ٣٠٠ ٣٣٥ ٣ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي ما يتعلق بإطار ملاك الموظفين المدنيين، لا يوجد لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على عملية تركيز أنشطة البعثة الجارية، وتوصي بإلغاء إحدى الوظائف التي ظلت شاغرة لأكثر من عامين، تمشيا مع توصيتها السابقة بضرورة إعادة النظر في هذه الوظائف واقترح إما إلغاء الوظيفة أو الاحتفاظ بها.

١٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/69/839/Add.11)، وقال، في ما يتعلق بالفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بالنظر إلى الرسالة الموجهة من المراقب المالي المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥ (A/C.5/69/22) فقد أُلغيت توصيات اللجنة الاستشارية، نظرا إلى أنه لن تعود هناك حاجة إلى تمويل إضافي. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٣٠٠ ٣٤٦ ٢ دولار، يعكس التقديرات المستكملة لانخفاض التكاليف التشغيلية.

٢٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/69/839/Add.2)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها انخفاض صاف قدره ٠٠٠ ٦٤٤ ١ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي إطار التكاليف التشغيلية، ترى

اللجنة الاستشارية أن الأحكام المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة لم تعرض بوضوح، وأشار إلى الحاجة إلى مزيد من الاتساق والشفافية في إعداد الميزانية لهذه النظم في جميع بعثات حفظ السلام.

٢١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/69/839/Add.1)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها انخفاض صافي قدره ٤٧٨ ٤٠ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ونظراً للحالة الأمنية في منطقة العمليات، أثنت اللجنة الاستشارية على القوة لما تتحلى به من قدرة على الاستجابة بمرونة وتكييف عملياتها في ظل ظروف صعبة وفي الوقت نفسه، كفالة سلامة موظفيها وأمنهم.

٢٢ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/69/839/Add.8)، وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض قدره ٣٠٠ ٤٩٣ ٣ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقال إن أهم تغيير في ملاك الوظائف هو المتعلق باقتراح إلغاء ٤٨ وظيفة هندسية، والاستعانة بمصادر خارجية لأداء ما يقابلها من وظائف. بيد أن الظروف الأمنية والاقتصادية في لبنان قد تؤثر على فعالية هذا الاقتراح. ويجري وضع بدائل لتمكين البعثة من الحفاظ على عملياتها مع مستوى ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وينبغي إتاحة المعلومات إلى الجمعية العامة لتقديم الضمانات اللازمة بأن لا يكون للموافقة على الملاك المقترح بعد إلغاء الوظائف تأثير ضار على توفير الصيانة الأساسية لخدمات الدعم.

٢٣ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/69/839/Add.15)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها إجراء تخفيض قدره ٧٠٠ ٥٥١ ١٤ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. أما بشأن ملاك الموظفين، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة نائب مدير برتبة مد-١ في شعبة حقوق الإنسان، وأوصت أيضا بإلغاء ٢٦ وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وأوصت اللجنة أيضا بإجراء تخفيضات تحت بند النقل الجوي فيما يتعلق بنشر منظومة جوية غير مأهولة.

٢٤ - وقدم تقرير اللجنة الاستشارية عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/69/839/Add.6)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية يترتب عليها إجراء تخفيض قدره ٣٠٠ ٢٤٩ ٢ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٥ - وفي إطار التكاليف التشغيلية، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض الميزانية المقترحة لاستئجار حيز مكتبي ومرافق في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي من أجل مكتب أمين المظالم وخدمات الدعم في الأمم المتحدة، وستدرج التكاليف في حساب الدعم.

٢٦ - وفي إطار الخدمات الطبية، مع الأخذ في الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٨ بشأن معدل واحد للسداد، إذا ما قررت الجمعية أن تدرج سداد تكاليف لقاحات الحمى الصفراء في معدل واحد، سيكون هناك انخفاض متناسب في الميزانية المقترحة للبعثة.

٢٧ - السيد دوسيه (توغو): متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، أثنى على الذين ضحوا بحياتهم في خدمة الأمم المتحدة.

٢٨ - وقال إن المجموعة أحاطت علما بتقارير الأداء للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وأداء الموارد المالية بنسبة ٩٦ في المائة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث بلغ مجموع الميزانية المعتمدة ٧٨٣,٣٢ بليون دولار لعمليات حفظ سلام العاملة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقاعدة

الأمم المتحدة للوجستيات؛ والمعلومات المستكملة عن النفقات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بموارد معتمدة تبلغ ٨,٤٦ بلايين دولار؛ والنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغة ٨,٤٩ بلايين دولار.

٢٩ - وقال إن المجموعة ترحب بتفاصيل تنفيذ الميزانية فيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية، والسكن، والتوظيف، وإدارة الموارد البشرية، فضلا عن سائر عناصر دعم البعثات. وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على اعتماد موارد كافية لعمليات حفظ السلام، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا - مع الأخذ في الاعتبار الظروف الفريدة التي تبرر ولاياتها وحجم التحديات التي تواجه العمليات الميدانية - باعتبارها ذات أهمية بالغة لتنفيذ الولايات بكفاءة وفعالية وفي حينها.

٣٠ - وعلى الرغم من أن ميزانية حفظ السلام ككل تعكس زيادة طفيفة، فقد اقتُرحت التخفيضات لفرادى العمليات، على الرغم من توسيع نطاق ولاياتها أو البيئات العملياتية الأكثر تعقيدا التي تعمل ضمنها. وقال إنه لا ينبغي النظر إلى ميزانيات حفظ السلام باعتبارها مجرد عملية تخفيض للتكاليف، بل باعتبارها ممارسة مسؤولة لتنفيذ الولاية وتخصيص الموارد. ومن المؤسف أنه لا تزال تقدم إلى الدول الأعضاء تخفيضات لا مبرر لها وعامة؛ وقد يعرض هذا النهج تنفيذ ولايات البعثات للخطر. وأضاف أن المجموعة مهتمة بصورة خاصة في المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتصلة بنجاح تنفيذ الولايات، بما في ذلك نظام أوموجا، والمرافق والهياكل الأساسية، والرقابة، والأخلاقيات، والاستغلال الجنسي، والمساءلة، وحماية المبلغين عن المخالفات، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - السيد لاسو مندوسا (إكوادور): متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قال إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أحرزت تقدما كبيرا في دعم الجهود التي يبذلها الشعب الهايتي من أجل توطيد الاستقرار وسيادة القانون وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال هايتي تواجه تحديات.

٣٢ - وقال إن الجماعة ملتزمة بمساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ساهمت بلدان الجماعة بمعظم أفراد الشرطة والأفراد العسكريين للبعثة، وقدمت أيضا دعما ثنائيا في شكل تعاون تقني ومساعدة إنسانية وفرق طبية.

٣٣ - ولاحظت الجماعة التخفيض المقترح بنسبة ٢٢,١ في المائة، البالغ ٦٠٠ ٥٢٤ ١١٠ دولار في ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وسوف تدرس بدقة المقترحات بهدف ضمان أن تتوفر لدى البعثة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها والقدرة على دعم الحكومة في مجالات الأمن والحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية والصحية.

٣٤ - وقال إن الجماعة لا توافق على أي تخفيضات اعتباطية في موارد البعثة من دون تبرير تقني. وأضاف أنه ينبغي أن تستند ميزانية البعثة، مثل ميزانيات بعثات حفظ السلام الأخرى إلى معايير تقنية، بما في ذلك الحالة على أرض الواقع والولاية الحالية التي وافق عليها مجلس الأمن، من دون إصدار حكم مسبق على الولايات المقبلة.

٣٥ - وقال إن الجماعة تقر بالتقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وتتطلع إلى التقيد بالجدول الزمني للانتخابات على النحو الذي قدمه المجلس الانتخابي المؤقت ورئيس الدولة. وكرر التأكيد على ضرورة أن تتلقى البعثة الموارد اللازمة لتقديم الدعم التقني واللوجستي والأمني خلال العملية الانتخابية.

٣٦ - وقال إن الجماعة مقتنعة اقتناعا راسخا بأهمية الدور الذي تضطلع به البعثة، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى، في الاستجابة لاحتياجات هايتي، وشجع البعثة، في إطار ولايتها، على بذل كل الجهود اللازمة لدعم إعادة الإعمار والتنمية.

٣٧ - وأضاف أن البرامج والمشاريع السريعة الأثر الرامية إلى الحد من العنف الأهلي هي أدوات فعالة وبالغة الأهمية في تعزيز السلم والأمن على نحو مستدام، وينبغي تمويلها على نحو كاف. وقال إن الجماعة ترحب بتعميق تكامل هذه البرامج في أنشطة سيادة القانون في البعثة. وتقر الجماعة بتحسين العلاقة بين البعثة والسكان المحليين التي جرت من خلال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر والتي ينبغي أن تستمر بما يتماشى مع أولويات الحكومة الهايتية.

٣٨ - وتعرب الجماعة عن استعدادها لمواصلة العمل مع هايتي، حكومة وشعبا، لوضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل، وعند الاقتضاء، لمواصلة الإسهام في أنشطة حفظ السلام. وقد استجابت الدول الأعضاء في الجماعة بسرعة لطلبات التعاون التي قدمتها السلطات الهايتية، حتى قبل إنشاء البعثة، وسوف تعمل لضمان حصول البعثة على الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. وحث أعضاء آخرين في الأمم المتحدة على مواصلة العمل من أجل إعادة إعمار هايتي ومن أجل مستقبلها.

٣٩ - السيد شيك (كندا): متحدثا أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، قال إن الوفود الثلاثة تؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأولويات المحددة للبعثة في مجالات منها الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المؤسسية. ورحب بالتحسن الذي طرأ على المؤشرات الاقتصادية في البلد وعلى الحالة الأمنية.

٤٠ - وترحب اللجنة أيضاً بوضع جدول زمني لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية والمساعدة الانتخابية والدعم اللوجستي المقدمة من البعثة، ودعت الوفود الثلاثة شركاء هايتي الدوليين إلى تقديم الدعم لكفالة إنجاز العملية الانتخابية بنجاح كمساهمة حيوية وضرورية في استقرار البلد ورخائه وتنميته الديمقراطية.

٤١ - وأشار إلى أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٨٠ (٢٠١٤) استندت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ على تقليص العنصر العسكري المأذون به إلى مستوى ٢ ٣٧٠ فردا، والحفاظ على المستوى المأذون به لعنصر الشرطة يصل قوامه إلى ٢ ٦٠١ فرد، وترى الوفود الثلاثة أن الانخفاض التدريجي لوجود الأمم المتحدة في هايتي يجب أن يعكس الحالة على أرض الواقع، وقدرة الدولة الهايتية على توفير الأمن لشعبها. وبما أن الميزانية المقترحة البالغ صافيها حوالي ٣٧٨ مليون دولار، هي أقل بنسبة ٢٢ في المائة عما كانت عليه في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وفي ضوء تنقيح قوام القوات المأذون به، وانخفاض احتياجات البعثة، قال إنه يتطلع إلى ضمانات لتعزيز الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة وقدرة البعثة على تنفيذ جميع عناصر ولايتها.

٤٢ - وقال إن نظر اللجنة في تمويل البعثة جاء في وقت مهم للبعثة ولحكومة وشعب هايتي. وقد تمثل أهم معيار أساسي للنجاح الشامل في كفالة أن تكون الإنجازات التي تحققت في تحسين الأمن والاستقرار، والحوكمة والشرعية المؤسسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان كبيرة وتشكل أساسا صلبا ومستداما في صنع مستقبل تتولى فيه هايتي كامل المسؤولية عن مصيرها. وينبغي أن تحرص اللجنة على أن لا تقوض القرارات التي تتخذها النتائج التي تحققت حتى

الآن، ولاسيما قدرة البعثة على المساهمة في الاستقرار والأمن خلال الانتخابات.

٤٣ - وقال إن الوفود الثلاثة تدرك المنظور الأوسع المتعلق بعدد بعثات حفظ السلام العاملة، وزيادة الضغط على الموارد، وتشارك في القلق بشأن تزايد إجمالي ميزانية حفظ السلام والحاجة إلى كفالة تنظيم البعثات وتزويدها بالموارد الكافية وصيانتها، وفي نهاية المطاف تصفيتها بكفاءة وبفعالية من حيث التكلفة في تنفيذ أولويات الولايات.

٤٤ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام بشكل محدود فقط، وقال إنه يرحب بتلقي معلومات عن تأثير ذلك على البعثة. ومن بين المسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية، فإن الوفود الثلاثة تبدي اهتماما خاصا في المسائل المتعلقة باستخدام العتاد الجوي لتعزيز قدرة البعثة على نقل الأفراد النظاميين لتمكينهم من الاستجابة لطلبات المساعدة، ولا سيما الطلبات الواردة من الشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن استخدام طائرات البعثة في عمليات الإجلاء الطبي.

٤٥ - وأخيرا، أشار إلى القلق الذي أعربت عنه مرة أخرى اللجنة الاستشارية بعدم امتثال الأمين العام في سياق مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، لاشتراط أن يعيد تبرير الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وقال إن الوفود الثلاثة تتفق على الحاجة إلى إعادة النظر في هذه الوظائف واقتراح الاحتفاظ بها أو إلغائها، وهم يودون معرفة كيف يطبق هذا المبدأ على البعثة.

٤٦ - وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الحالة في هايتي، فإنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به. وينبغي أن تسترشد قرارات اللجنة بالالتزام الجماعي لكفالة أن تتوفر لدى البعثة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها، والاضطلاع بكامل المسؤوليات المكلفة بها، وتقديم دعم فعال لبناء لمزيد من الاستقرار والأمن والرخاء في هايتي.

٤٧ - السيد غوو شويجون (الصين): قال إن الصين تؤيد عمليات حفظ السلام تأييدا قويا وتشارك فيها مشاركة فعالة، فهي تعد وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين، وهي مساهم رئيسي من حيث التمويل وتقديم الأفراد العسكريين والشرطة. ويخدم آلاف من حفظة السلام الصينيين حاليا في مختلف مناطق العمليات.

٤٨ - وقال إن وفد بلده يؤيد ضمان موارد حفظ السلام في جميع المناطق ويعارض تخفيضها، ولم يعترض على زيادة اعتمادات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، شريطة أن تكون مبررة. وأشار إلى أن ثلاثا من عمليات حفظ السلام المعروضة على اللجنة تتجاوز ميزانياتها بليون دولار، وأن ميزانيتي عمليتين أخريين تقدران بقرابة بليون دولار، ودعا إلى تعزيز إدارة الميزانية. وقال إنه توجد أوجه قصور كثيرة في البعثات في مجالات وضع الميزانية والمشتريات وإدارة أصول النقل الجوي. وتقوم الدول الأعضاء بتمويل ميزانيات حفظ السلام، وينبغي أن تبدي الوفود واقعية وأن تعزز المساءلة والرقابة على أداء الميزانية.

٤٩ - وقال إن مجلس الأمن يقوم حاليا بصياغة خطة تخفيض قوام بعض بعثات حفظ السلام واستراتيجية خروجها، وهو عامل يجب مراعاته في وضع الميزانية. ويجب مراعاة آراء وشواغل الدول المعنية، مع احترام سيادتها، لأن لديها فهماً أفضل للقضايا، خلال صياغة الولايات والميزانيات. وينبغي أيضا مراعاة شواغل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قدمت إسهامات كبيرة في عمليات حفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تسدد لتلك البلدان على الفور وأن تعطي أولوية لتوظيف مواطنيها في عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وأصر على ضرورة ضمان أمن أفراد حفظ السلام. وقال إن إدارة شؤون السلامة والأمن صنفت ٤٢ في المائة من مناطق حفظ السلام بأنها عالية المخاطر. وليس من الضروري أن ينطوي حفظ السلام على قتال، لكن يجب اتخاذ تدابير فعالة لتحسين ضمان أمن أفراد حفظ السلام.

٥١ - وقال إن وفد بلده يتوقع أن تكون المشاريع السريعة الأثر ذات أثر سريع حقا. وهي تقدم فوائد حقيقية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق عمليات بعثات حفظ السلام. وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى حدوث تأخيرات كبيرة في تنفيذ هذه المشاريع. ويجب أن يتغير هذا الواقع لكي تحظى عمليات حفظ السلام بتأييد السكان المحليين.

٥٢ - السيد ريجيس (هايتي): قال إن هايتي التي استفادت من دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مدى عقد من الزمن، قد بلغت نقطة تحول في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون: إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع للبلديات والهيئة التشريعية والرئاسة ابتداء من آب/أغسطس ٢٠١٥ وسوف تتوج بتنصيب رئيس جديد في عام ٢٠١٦.

٥٣ - وتواصل البعثة الاضطلاع بدور أساسي في مساعدة السلطات على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة بتعزيز سيادة القانون وإنفاذ القانون، لا سيما عن طريق تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. وبالإشارة إلى أن البعثة ستخفض تدريجيا من وجودها، فقد دعا البعثة إلى التركيز على دعم الشرطة الوطنية وبلوغ الهدف المتمثل في وجود ١٥ ٠٠٠ من أفراد الشرطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونشرهم في أرجاء البلد. وقال إن ملاك موظفي البعثة ينبغي أن يعكس الحالة على أرض الواقع: إذ ينبغي أن يظل عنصرا الجيش والشرطة على مستوى يكفي لتجنب حدوث أي ثغرات في الأمن يمكن أن تهدد الدورة الانتخابية المعقدة والتقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار. وسيكون نجاح الانتخابات اختبارا لكل من هايتي ولمدى مصداقية بعثات تحقيق الاستقرار وحفظ السلام بصورة عامة.

٥٤ - ومما يهم الحكومة كثيرا هو أن ترى عملية انتقالية جيدة التنظيم عند انسحاب البعثة. وفي هذا الصدد، أشار إلى رغبة الأمين العام في أن تعزز البعثة تعاونها مع المنظمات الإقليمية أثناء الاضطلاع بولايتها. وستعقد مشاورات منتظمة مع منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، بشأن وضع استراتيجيات من شأنها دعم الانتخابات من أجل كفالة الاستقرار المستدام. وفي هذا الصدد، رحب بالاعتراف بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان نتيجة لمبادرات الحكومة.

٥٥ - وقال إن كل عملية من عمليات حفظ السلام فريدة من نوعها، مما يعكس تشكيلها وسياقها التشغيلي. وأضاف أن حكومة بلده تؤيد تأييداً تاماً المبدأ القائل بأن ميزانيات حفظ السلام ينبغي أن تكون مستقلة ومتميزة. وبالمثل، ينبغي أن تكون عمليات الانتقال متلائمة مع الظروف الخاصة بالبلد المضيف واحتياجاته وأولوياته.

٥٦ - ومن الجوهري أن يتم تمويل البعثة بشكل كاف، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع. وأعرب عن ثقته في أن يكفل جميع أصحاب المصلحة التمويل المقدم للبعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٥٧ - السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا): أشار إلى أن غواتيمالا تساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقال إن دعم المجتمع الدولي أدى إلى حدوث تقدم اقتصادي واجتماعي كبير في هايتي. وبناء على ذلك، فقد تساءل عن سبب التخفيض المقترح بنسبة

٢٢,١ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ نظرا إلى تدهور الحالة الأمنية وموت أحد حفظة السلام في البعثة.

٥٨ - وقال إنه من المقرر إجراء ثلاث جولات من الانتخابات في عام ٢٠١٥ خلال فترة ستة أشهر. وعلى الرغم من ذلك فلا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تفتقر إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بكامل المسؤولية عن الأمن، ولا سيما خلال فترة الانتخابات. وإن تخفيض الوحدات العسكرية يعني عدم إمكانية تقديم الدعم اللوجستي والأمني. وينبغي إتاحة الموارد الضرورية لدعم العملية الانتخابية، وهو أمر بالغ الأهمية لكي تسود الديمقراطية في البلد. ولا سيما في ضوء طلب الرئيس الهايتي توقف انسحاب القوات وتعزيز وحدة الشرطة ووجود البعثة في الميدان، ويجب الإبقاء على مستويات القوات والموارد الحالية، نظرا إلى أن التكليف الحالي لم يتغير وليس من المقرر أن يجري استعراضه حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٥٩ - ومن المهم أيضا الحفاظ على مشاريع الأثر السريع والحد من العنف المجتمعي باعتبارها أدوات تساعد الحكومة على تعزيز سيادة القانون.

٦٠ - السيد رودريغز دوس سانتوس (البرازيل): قال إن البرازيل تؤيد تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة، ووضع الشروط المتعلقة بخفض الوجود العسكري للأمم المتحدة في هايتي وذلك تمشيا مع الحالة الأمنية على أرض الواقع، فضلا عن عملية نقل المسؤوليات إلى السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري. ورحب بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الأمراض، وتجنيد أفراد الشرطة وتحديد موعد الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية.

٦١ - وقال إن السلطات الهايتية تحتاج إلى دعم قوي من البعثة وكذلك من الشركاء الدوليين للبلد لضمان إجراء انتخابات شرعية وحرة ونزيهة. ويعد نجاح العملية الانتخابية أمرا جوهريا من أجل تخفيض حجم البعثة بشكل مستدام. وإن وقوع انتكاسات قد يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية وإلغاء المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠١٠. لذلك فمن الأهمية بمكان اعتماد نهج مسؤول إزاء تمويل البعثة في السنة المالية المقبلة. وإن تخفيض حجم البعثة يجب أن يسترشد بالحالة الأمنية على أرض الواقع، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والسياسية، فضلا عن قدرة حكومة هايتي على الاضطلاع بدور متزايد.

٦٢ - وأضاف أنه ينبغي الموافقة على ميزانية كل بعثة من بعثات حفظ السلام على أساس ولايتها الحالية والظروف السائدة على أرض الواقع. وينبغي تحديد مستويات الموارد للبعثة، بالتحديد، من حيث دعم الانتخابات المقبلة، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية، وتطوير الإدارة الوطنية، بما في ذلك في مجالات بالغة الأهمية مثل سيادة القانون والسجون.

٦٣ - ونظرا إلى أن العنصر العسكري للبعثة تعرض إلى تخفيض كبير بنسبة ٥٣ في المائة، وجرى تخفيض كبير للوجود المادي للبعثة في جميع أنحاء هايتي نتيجة آخر ولاية صادرة عن مجلس الأمن، فمن الجوهري أن تحافظ قواتها على قدرة التنقل اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ والحفاظ على الاستقرار في المناطق التي لم تعد موجودة فيها. وبالمثل، لا تزال برامج ومشاريع الأثر السريع التي ترمي إلى الحد من العنف المجتمعي تشكل أدوات أساسية لتعزيز تحسين العلاقات بين البعثة وبين السكان المحليين، فضلا عن تعزيز السلام والأمن المستدامين في البلد، وخاصة بعد أن خفضت البعثة وجودها العسكري ونقلت المسؤوليات إلى السلطات المحلية.

٦٤ - وقال إن وفد بلده يعارض بشدة أي محاولة لتعديل مستويات الميزانية على أساس الضرورات المالية الاعتباطية، بما في ذلك احتياجات بعثات حفظ سلام أخرى أو

مستويات ميزانية متوخاة عموما لعمليات السلام، والمشاركة على نحو نشط وبناء لضمان تمويل البعثة تمويلاً كافياً لكي تضطلع بالأنشطة المكلفة بها. كما أنه يعتزم أن يطلب توضيحا للترتيبات الخاصة بأنواع معينة من حالات الإجلاء الطبي.

٦٥ - ولكي تحقق البعثة أهدافها، يجب أن تتصدى البعثة لا للمسائل الأمنية فحسب بل ولمسائل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة الشاملة اجتماعيا في آن معاً. ويشكل التخفيض التدريجي المسؤول والجيد التمويل أساسا للاستقرار الدائم وإنهاء أنشطة البعثة بنجاح.

٦٦ - السيد عيزوقي (الجمهورية العربية السورية): قال إن الحاجة إلى نشر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فرضه احتلال إسرائيل للجولان السورية ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو إلى الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، لذلك فإن مسؤولية تمويلها تقع على عاتق إسرائيل باعتبارها الطرف المسؤول عن العدوان ضد الجمهورية العربية السورية واحتلال أراضيها.

٦٧ - وقال إن تقارير الأمين العام يجب أن تكون محايدة وغير مسيسة وتعكس الواقع. وعلى الرغم من ذلك، فقد تجاهلت الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب برافو، الذي يعزى إلى أنشطة تقوم بها جماعات إرهابية تستهدف المؤسسات والبنى التحتية في جميع أنحاء الأراضي السورية، بما في ذلك منشآت القوة. وتجاهل التقرير أيضا الأنشطة العسكرية الإسرائيلية التي تدعم الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، مع ما يترتب على ذلك من زيادة حدة التوتر في المنطقة الفاصلة، على حساب أمن أفراد القوة وأعمال القوة.

٦٨ - وتقوم القوات الإسرائيلية بدور نشط في أعمال العدوان ضد القوة، انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي. وقدمت إسرائيل دعما لوجستيا للإرهابيين، ونفذت عمليات عسكرية في الأراضي السورية. وإن انسحاب القوة من بعض مواقعها أطلق يد الجماعات الإرهابية لكي تنظم قواعد خلفية لشن هجمات على القوات السورية بمساعدة القوات الإسرائيلية. وقال إنه ينبغي أن تعود القوة إلى مواقعها في أقرب وقت ممكن - وقد قدمت حكومة بلده كل الدعم اللازم للقوة لتمكينها من إعادة الانتشار في المنطقة الفاصلة، وهي تطرد الإرهابيين بغية ضمان الاستقرار في المنطقة.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت مقترحات الميزانية من أجل القوة إلى النزاع في سورية باعتباره حرباً أهلية، بينما هو حرب على الإرهاب. فالعديد من الجماعات الناشطة في المنطقة الفاصلة، مدرجة في الواقع على قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، ورغم أن الإشارة إلى الجماعات المسلحة ينبغي أن تكون إشارة إلى الجماعات الإرهابية التي يرتبط العديد منها بتنظيم القاعدة. و لم يشر تقرير الأمين العام أيضا بدقة إلى قيام المجموعات الإرهابية المسلحة باختطاف حفظة السلام، بل أشار بدلا من ذلك إلى قوات معارضة سورية. وينبغي تصحيح التقرير، وينبغي أن تعكس التقارير المقبلة الواقع على نحو أفضل.

٧٠ - وقال إن الإلغاء المقترح لـ ٢١ وظيفة وطنية ظلم غير مسبوق في إحدى أصغر البعثات من حيث عدد الموظفين والميزانية. وإن التفسير بأن ما يبرر هذا الانخفاض هو نقل مقر القوة والحالة في المنطقة الفاصلة ليس مقنعا. كما أن الاقتراح الداعي إلى تحويل وظيفتين مؤقتتين لأفراد عسكريين إلى وظيفتين دائمتين يفتقر أيضا إلى مبررات مقنعة، ويتعارض مع الإجراءات الإدارية الموحدة، ولا يضع في

الاعتبار أحكام اتفاق فض الاشتباك وإجراءات التشغيل الأساسية. وينبغي مراعاة أن قوة الأمم المتحدة هي بعثة عسكرية تضطلع بولاية تشمل خط وقف إطلاق النار ومنطقة الفصل، وينبغي ألا تنحرف إلى المجال السياسي.

٧١ - وذكر أن حكومة بلده قدمت كل الدعم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بهدف أن يكون وجودها مؤقتا ريثما يتم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ووضع حد لاحتلال الجولان. وتتطلع الجمهورية العربية السورية إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في المنطقة، ولتحقيق هذه الغاية، الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأخيراً، قال إنه يرحب بالتعاون بين القوة والسلطات المختصة في الجمهورية العربية السورية.

٧٢ - السيد رويز بلانكو (كولومبيا): لاحظ مع القلق أن الميزانية المخصصة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تسجل انخفاضا قدره ٢٢,١ في المائة. وعلى الرغم من أن الحالة في هايتي معقدة، فقد شهدت السنة الماضية تقدما كبيرا في تعزيز الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الوطنية، كما يتضح من إجراء ثلاث جولات مرتقبة من الانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن تقدم البعثة الدعم للعملية الانتخابية المعقدة على نحو خاص.

٧٣ - وقال إن تخصيص الموارد للبعثة يجب أن يعكس السياق الحالي في البلد. ومن المهم عدم تقويض قدرتها على الاضطلاع بكامل ولايتها أو تعريض التقدم المحرز للخطر. ولا يزال التزام الأمم المتحدة، على النحو المبين في الميزانية المعتمدة للبعثة الذي يمكّنها من إنجاز جميع المهام المسندة إليها، عنصرا أساسيا في الاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

٧٤ - السيدة غوريه - فيرشورين (فرنسا): قالت إنه أثيرت ادعاءات عن ارتكاب القوات المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتداءات جنسية، وهذه القوات هي جزء من عملية سانغاري التي شكلتها فرنسا لدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لذلك، فهي خارج إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إلا أنه توخيا للشفافية، فإنها تود أن تبلغ اللجنة بأن حكومة بلدها قد أحالت المسألة على الفور إلى السلطات القضائية الوطنية، وقد بدأ إجراء تحقيق أولي في الوقائع في الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي أيار/مايو ٢٠١٥ استعرض المدعي العام للدولة المعلومات التكميلية التي قدمتها الأمم المتحدة. وقالت إن السلطات تسعى الآن إلى التحقق من وقائع هذه المسألة. وإذا ثبتت صحة الادعاءات، فإن عقوبات رادعة ستصدر بما يتناسب مع خطورة الجرائم.

٧٥ - السيد غورين (إسرائيل): قال إن ممثل الجمهورية العربية السورية يعكف على إعادة كتابة التاريخ بصورة خيالية. فالإشارات إلى أعمال الإرهاب قد تنطبق بشكل أفضل على حكومة تلقي قنابل الكلور على سكانها المدنيين، كما فعلت الحكومة السورية قبل بضعة أيام. وإن قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي أُرسلت لتكون بمثابة عازل، لجأت إلى إسرائيل طلبا للحماية وهي تدعم البعثة بشكل روتيني، كما حدث في حالة اختطاف جنود فيجي وعبور قوات القوة بسرعة إلى إسرائيل.

٧٦ - وقال إن حكومة بلده تؤيد حفظ السلام عموماً، كما يتضح من الحقيقة بأنها البلد الوحيد في المنطقة الذي سدد جميع أنصبته المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. إن البيان السوري المستهتر ما هو إلا مجرد محاولة يائسة لصرف الانتباه عن القضايا الحقيقية المعروضة على اللجنة. ولا توجد لدى الحكومة السورية أدنى مصداقية، وهي لا تبدي اهتماما بشعبها ولا بشعوب الشرق الأوسط.

٧٧ - وإن استمرار تسييس البند المعروض على اللجنة أمر غير مقبول ويجب أن يدان. وأعرب عن أمله في أن لا يستمر الصمت المصم للآذان على هذه المسألة.

٧٨ - الرئيس: أشار إلى أن مهمة اللجنة الخامسة تتمثل في النظر في المسائل المعقدة المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام؛ وينبغي أن تبدي الاحترام للأشخاص الذين كرسوا حياتهم من أجل حماية السلام والأمن. وحث اللجنة على مواصلة التركيز على الوقائع وعلى مجال اختصاصها وعدم الانجراف وراء مسائل سياسية بالغة التعقيد.

٧٩ - السيد عيزوقي (الجمهورية العربية السورية): أثنى على الذين خدموا قضية السلام. وقال إن وفد بلده يوافق على أن اللجنة يجب أن تركز على المسائل التقنية. وقال إن ملاحظاته السابقة تتساءل عن سبب وجود القوة لمدة تقارب نصف قرن، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. ويجب أن تنسحب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولهذه الأسباب، ينبغي لإسرائيل أن تكون مسؤولة عن تمويل القوة.

٨٠ - ومن المؤسف أن ممثل إسرائيل يسعى إلى تسييس المسألة، بتجاهل حقيقة أن القوة كانت قد أنشئت نتيجة الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية. وقال إن أعمال إسرائيل العدوانية ضد حفظة السلام هي إهانة للدول الأعضاء. وإن ممثل إسرائيل الذي تتحمل حكومة بلده المسؤولية عن الفظائع في فلسطين وفي سورية، يكذب ويسعي إلى تشويه الحقيقة. وإن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل في الأماكن المقدسة.

٨١ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى المادة ١٠٩ من النظام الداخلي الذي يسمح للرئيس بأن ينبّه المتكلم إلى مراعاة النظام إذا كانت ملاحظاته غير ذات صلة بالموضوع قيد المناقشة. وتوخياً للتراهة، فإنه سيعطي الكلمة إلى ممثل إسرائيل، وستعود اللجنة بعدها إلى مناقشة المسائل الأساسية المطروحة أمامها.

٨٢ - السيد غورين (إسرائيل): قال إن وفد بلده يقدر أهمية التركيز على المسائل المطروحة، وعدم تسييس المسائل، كما حاول أن يفعل ممثل الجمهورية العربية السورية، الذي لا تخدم اتهاماته السخيفة عمل اللجنة، وأهمية حفظ السلام.

٨٣ - الرئيس: حث اللجنة على التركيز على المسائل التي يجب أن تتناولها، دون التعليق على المسائل السياسية المعقدة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢:٠٠.